

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن أعتق العبد رجع بأمره .

قوله وإن أعتق العبد أي غير عالم بعيبه رجع بأمره .

يعني يتعين له الأرش ويكون ملكا له وهو المذهب مطلقا وعليه الأصحاب .

قال جماعة من الأصحاب - منهم : صاحب التلخيص والرعاة وغيرهما - وإن عن واجب - وعيبه لا يمنع الأجزاء - فله أرشه .

وعه إن أعتقه عن واجب جعل الأرش في الرقاب وإن كان غير واجب كان له .

وحكى حماعة - منهم المصنف والشارح وصاحب الفائق - هذه الرواية مطلقا يعني سواء كان العتق عن واجب أو غيره فإن الأرش يكون في الرقاب ورده القاضي وغيره .

قال في الفروع : ويحتمل أن لا أرشه .

ويخرج من خيار الشرط : أن ينفسخ ويغفر القيمة ذكره كثير من الأصحاب .

تنبيه : في قوله وإن أعتق العبد إشارة إلى أنه لوعتق عليه القرابة : لا أرش له وهو صحيح وجزم به في الفروع .

قلت : لوقيل بوجوب الأرش لكان متوجهها بل فيه قوة